

وهم الحرية: من الحقوق المكتسبة بصعوبة إلى القمع باسم الولاء الجيوسياسي

“سيستمر وهم الحرية طالما كان من المربح الحفاظ على الوهم. في اللحظة التي يصبح فيها الوهم مكلفاً جداً للحفاظ عليه، سيقومون فقط بإزالة الديكور، وسيسحبون الستار، وسيحركون الطاولة والكراسي جانباً، وسترون الجدار الطوبي في الجزء الخلفي من المسرح.”

هذه الكلمات، المنسوبة إلى الموسيقي الأيقوني والناقد الاجتماعي فرانك زابا في أواخر السبعينيات، تلتقط سخرية عميقة حول هشاشة الحريات الديمقراطية. يقترح استعارة زابا أن زخارف الحرية — حرية التعبير، والتجمع، والاحتجاج — ليست جوهرية أو أبدية، بل عناصر أدائية يحافظ عليها أولئك في السلطة فقط طالما تخدم مصالحهم الأوسع في السيطرة، أو الربح، أو الاستقرار. عندما يهدد الاختلاف هذه الأسس، ينهار الواجهة، كاشفاً عن الآليات الاستبدادية تحتها. في سياق أزمة غزة المستمرة وتداعياتها عبر الديمقراطيات الغربية، يبدو رؤية زابا نبوية بشكل مخيف. تستكشف هذه المقالة كيف أن حقوق الإنسان، بعيداً عن كونها هدايا خيرة من دول مستنيرة، تم تشكيلها عبر قرون من النضال الوحشي؛ وكيف أن الدول الغربية مثل ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا، وهولندا، وكندا قد علقت أو تخلت بشكل متزايد عن هذه الحقوق لكتم النشاط المؤيد لفلسطين؛ وكيف يعكس هذا القمع الداخلي معاملة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة؛ وأخيراً، كيف كشفت صراع غزة عن أولوية الحكومات والإعلام الغربيين للدعم غير المشروط لإسرائيل — المتمثل في عقيدة ألمانيا سبب الدولة (Staatsräson) — على الحقوق الأساسية لمواطنيهم أنفسهم.

الأسس المشككة: تاريخ حقوق الإنسان عبر النضال والتضحية

حقوق الإنسان، كما نفهمها اليوم في الديمقراطيات الغربية، ليست مبادئ مجردة منحت من حكام كرماء، بل إرث مشوه من معارك لا هوادة فيها ضد الطغيان، واللامساواة، والظلم. يعود تطورها إلى آلاف السنين، لكن الإطار الحديث نشأ من نسيج من اليقظات الفلسفية، والثورات، والحركات الشعبية التي أجبرت على تنازلات من سلطات مترددة. أحد أقدم المعالم التي غالباً ما يُشار إليها هو أسطوانة كورث من عام 539 قبل الميلاد، وهي قطعة أثرية فارسية قديمة منقوش عليها مراسيم تعزز التسامح الديني وإلغاء العبودية في الأراضي المفتوحة، رغم أن تفسيرها كـ”ميثاق حقوق إنسان” محل نقاش بين المؤرخين. ترمز هذه القطعة إلى اعتراف مبكر بأن الحقوق يمكن أن تكون عامة، لا مجرد امتيازات للنخبة.

في أوروبا العصور الوسطى، شكلت الميثاق الأعظم (ماغنا كارتا) عام 1215 مواجهة حاسمة بين البارونات الإنجليز والملك جون، مؤسسة مبادئ مثل الإجراءات القانونية الواجبة وحدود السلطة الملكية التعسفية — مبادئ انتزعت عبر تمرد مسلح وتفاوض بدلاً من كرم ملكي. عصر النهضة والتنوير عززا هذه الأفكار، مع مفكرين مثل جون لوك، وجان جاك روسو، وفولتير يعبرون عن حقوق طبيعية في الحياة، والحرية، والملكية كجوهرية للإنسانية، محتجين على الملكيات الحق الإلهي. غذت هذه الفلسفات الثورة الأمريكية (1775-1783) والثورة الفرنسية (1789-1799)، حيث ثار المستعمرون والمواطنون ضد الاستغلال الاستعماري والاستبداد. أعلن إعلان الاستقلال الأمريكي (1776) “حقوقاً غير قابلة للتصرف”، بينما كرس إعلان

حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي (1789) المساواة وحرية التعبير — وثائق ولدت من سفك الدماء، والمقاصل، وإسقاط الإمبراطوريات.

ومع ذلك، كانت هذه الانتصارات المبكرة غير كاملة، غالباً ما تستثني النساء، والمستعبدين، والشعوب الأصلية. شهد القرن التاسع عشر حركات إلغاء العبودية، مثل النضال عبر الأطلسي ضد العبودية بقيادة شخصيات مثل فريدريك دوغلاس وهاريت توبمان في الولايات المتحدة، متوجاً بالحرب الأهلية (1861-1865) والتعديل الثالث عشر. تحملت النسويات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاعتقالات، والتغذية القسرية، والازدراء العام، ليحصلن على حقوق التصويت عبر حملات مثل مؤتمر سينيكافولز (1848) ومسيرة الاقتراع النسائي عام 1913، مما أدى إلى التعديل التاسع عشر (1920) في الولايات المتحدة والاقتراع الجزئي في المملكة المتحدة (1918). كثف القرن العشرون هذه النضالات وسط حروب عالمية وإنهاء الاستعمار. أدت فظائع الحرب العالمية الثانية والمحركة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي صيغ تحت قيادة إيلانور روزفلت في الأمم المتحدة، والذي كرس حريات الكلام، والتجمع، والحماية من الاعتقال التعسفي. لم يكن هذا هدية من الأعلى؛ بل انعكاس لحركات المقاومة ضد الفاشية عبر أوروبا، حيث قاتل الثوار والمدنيون الاحتلال النازي بتكلفة هائلة.

شهدت العصور ما بعد الحرب حركات الحقوق المدنية تواجه العنصرية النظامية: حملات مارتن لوتر كينغ الابن غير العنيفة في الولايات المتحدة واجهت كلاب الشرطة، وخرابيم المياه، والاعتقالات، مما أنتج قانون الحقوق المدنية (1964) وقانون حقوق التصويت (1965). في أوروبا، إضرابات العمال، والانتفاضات ضد الاستعمار في الجزائر والهند، والاحتجاجات الطلابية مثل مايو 1968 في فرنسا وسعت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مؤثرة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966). مؤخراً، تقدمت حقوق المثليين عبر انتفاضات ستونوول (1969) ونشاط الإيدز، بينما تبرز حركات الشعوب الأصلية مثل تلك في ستاندينغ روك (2016) النضالات المستمرة ضد انتهاكات الحقوق البيئية والأرضية. طوال الطريق، لم تُمنح هذه الحقوق بل انتزعت عبر التضحية — الإضرابات، والمسيرات، والمقاطعات، وأحياناً المقاومة المسلحة — تذكراً بأن الحريات تنازلات من السلطة، قابلة للإلغاء عندما تكون غير مريحة.

تآكل الحقوق: حملة الديمقراطيات الغربية على الاختلاف المؤيد لفلسطين

في سخرية قاسية، الدول نفسها التي تروج لهذه الحقوق المكتسبة بصعوبة قد علقت أو تخلت فعلياً عنها في السنوات الأخيرة لإسكات انتقاد السياسات الإسرائيلية، خاصة وسط تصعيد صراع غزة منذ أكتوبر 2023. هذا القمع، الموثق من منظمات حقوق الإنسان، يتجلى عبر الشرطة المفرطة، والتجاوز القانوني، وخطط الاحتجاج الشرعي بالتطرف أو معاداة السامية، كاشفاً كيف أن الحريات مشروطة بالتوافق مع مصالح الدولة.

تمثل ألمانيا هذا الاتجاه، حيث فرضت السلطات حظر شامل على المظاهرات المؤيدة لفلسطين، مما أدى إلى حملات عنيفة. في 2025، أدان خبراء الأمم المتحدة “النمط المستمر لعنف الشرطة وقمع التضامن مع فلسطين”، مشيرين إلى اعتقالات تعسفية، واعتداءات جسدية على متظاهرين سلميين، وتجريم شعارات مثل “من النهر إلى البحر”. حكمت محكمة برلين في نوفمبر 2025 بأن إغلاق مؤتمر مؤيد لفلسطين في أبريل كان غير قانوني، إلا أن مثل هذه التدخلات مستمرة، بما في ذلك الترحيلات وقطع التمويل لمجموعات التضامن. حث حزب اليسار على إنهاء هذا “القمع”، صدى تحذيرات منظمة العفو الدولية من زحف استبدادي.

وسعت المملكة المتحدة صلاحيات مكافحة الإرهاب بموجب قوانين مثل قانون النظام العام (2023)، مما أدى إلى أكثر من 9700 اعتقال لمنشورات “مسيئة” على وسائل التواصل الاجتماعي في 2024 وحدها، كثير منها متعلق بالدعوة لفلسطين.

تواجه الاحتجاجات اعتقالات جماعية، مع مئات المعتقلين في مسيرات مؤيدة لفلسطين باستخدام تهم الإرهاب ضد مجموعات مثل فلسطين أكرشن. تندد هيومن رايتس ووتش وبيغ براندر ووتش بهذا ككتم لحرية التعبير، مفضلين النظام على الحقوق المكتسبة عبر نضالات تاريخية مثل مذبحة بيتلرو.

في الولايات المتحدة، حدث أكثر من 3000 اعتقال في مخيمات الحرم الجامعي من 2023-2025، مع استخدام الشرطة لمهيجات كيميائية وتهديدات بالترحيل. تعادل ولايات مثل فلوريدا معاداة الصهيونية بمعاداة السامية، تحقق في مجموعات وتحظر مشاركة BDS في العقود، مسلحة القوانين ضد الحرية الأكاديمية.

حلت فرنسا جمعيات مثل أورجانس فلسطين بذرائع مكافحة الإرهاب، مع أكثر من 500 احتجاز في التجمعات وبلورات جديدة تجرم "الدفاع عن الإرهاب" أو إنكار وجود إسرائيل. تنتقد منظمة العفو الدولية هذه كقمع واسع، صدى تاريخ الدولة في قمع الاختلاف من عصر حرب الجزائر.

هولندا، بعد عنف أمستردام 2024، اقترحت سحب جوازات السفر من أفراد "معادين للسامية" — غالباً رمز لنقاد غزة — وحظر مجموعات مثل صامدون. أدت فرقة عمل جديدة إلى حظر احتجاجات، مشابهة لانزلاق ألمانيا.

قوانين كندا في مدن مثل تورونتو تقيد مواقع الاحتجاج، مع حملات جامعية ودفعات فيدرالية لحظر مجموعات "متطرفة"، منتهكة ميثاق الحقوق والحريات. تمثل هذه الإجراءات، حسب الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)، "هجومًا مستمرًا" على حقوق الاحتجاج عبر الغرب.

توازيات الظلم: مواطنون غربيون يعكسون مصير الفلسطينيين في الضفة الغربية

هذا القمع الداخلي يعامل بشكل متزايد المواطنين الغربيين — خاصة في الحركات المؤيدة لفلسطين — ك"آخرين داخليين"، خاضعين للمراقبة، والعنف، والاحتجاز التعسفي الذي يوازي تجارب الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. هناك، تصاعد عنف المستوطنين والتجاوز العسكري بشكل دراماتيكي في 2025، مما خلق نظام رعب يلحمه المتظاهرون الغربيون الآن بشكل مصغر.

في الضفة الغربية، يرتكب المستوطنون الإسرائيليون، غالباً مدعومين عسكرياً، هجمات على منازل وأراضي فلسطينية، بما في ذلك الضرب، والحرق، ومصادرة الأراضي، مع العنف في أعلى مستوياته. يوثق تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2025 إجماعاً قسرياً عبر "العنف والخوف من العنف"، مع الجيش يطرد مجتمعات باستخدام القوة المميتة وفشل في منع هجمات المستوطنين. الاعتقالات التعسفية في الحواجز روتينية: يواجه الفلسطينيون الإذلال، والضرب، والاحتجاز غير المحدد بدون تهمة، تحت نظام قانوني مزدوج حيث يتمتع المستوطنون بالإفلات من العقاب بينما يتحمل الفلسطينيون المحاكم العسكرية. تفصل تقارير أوتشا غارات مدمرة، وتعذيب في السجون، وقيود على الحركة تأكل الحياة اليومية، مع أكثر من 500 فلسطيني قتلوا من القوات أو المستوطنين في 2025 وحدها.

يواجه المواطنون الغربيون الذين يحتجون على هذه الظلمات تكتيكات مشابهة: حواجز شرطية في المظاهرات تؤدي إلى توقيفات وتفتيشات تعسفية؛ يتحمل النشطاء غير العنيفين الضرب والأسلحة الكيميائية، مشابهة لتعاون المستوطنين-العسكري. في ألمانيا والولايات المتحدة، التشهير وتهديدات الترحيل تعكس الإجماع في الضفة الغربية، بينما حظر التجمعات في المملكة المتحدة وفرنسا يصدى إنكار الوصول إلى الأراضي. يبرز هذا التقارب ظلماً عالمياً: بينما يقاوم

الفلسطينيون الاستعمار الاستيطاني، يتحدى المعارضون الغربيون التواطؤ فيه، فقط ليواجهوا عنف الدولة الذي يعاملونهم كتهديد للنظام نفسه.

إغلاق الدائرة: كشف غزة لأولويات الغرب وهشاشة الحقوق

صراع غزة، مع حصيلته المدمرة — عشرات الآلاف من القتلى والدمار الواسع — قد كشف في النهاية كيف تفضل الحكومات والإعلام الغربي التحالفات الجيوسياسية مع إسرائيل على الحقوق التي ناضل مواطنوها للحصول عليها. عقيدة ألمانيا سبب الدولة — عقيدة “سبب الدولة” التي تجعل أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض بسبب كفارة المحرقة — تمثل ذلك، مبررة قمع الأصوات المؤيدة لفلسطين كحماية من معاداة السامية، حتى مع إدانة خبراء الأمم المتحدة لها كتمييزية. ديناميكيات مشابهة سائدة في أماكن أخرى: مساعدة الولايات المتحدة السنوية بـ3.8 مليار دولار لإسرائيل تفوق مخاوف حرية التعبير الداخلية، بينما سياسات المملكة المتحدة وفرنسا تتوافق مع مواقف الناتو والاتحاد الأوروبي المفضلة لإسرائيل.

يضخم التحيز الإعلامي ذلك: تحليل مقياس التحيز الإعلامي لعام 2025 لـ 54,449 مقالة وجد أن المنافذ الغربية تذكر “إسرائيل” بشكل أكثر تعاطفاً بكثير من “فلسطين”، مفضلة الروايات الإسرائيلية ومقللة من معاناة الفلسطينيين. تكشف الدراسات تحيزات نظامية، مثل صياغة وفيات الفلسطينيين بشكل سلبي بينما إضفاء الطابع الإنساني على الضحايا الإسرائيليين، صدى أولويات الحرب الباردة للمصالح الغربية. بينما يواجه وسائل التواصل الاجتماعي ذلك بلقطات غزة غير المفلترة، تفشل المنافذ السائدة — المتهمه بـ “التجميل” من الجزيرة — تكشف عن تواطؤ في الحفاظ على “الوهم”.

يظهر جدار زابا الطوبى هنا: عندما تتحدى حريات مثل الكلام، والاحتجاج، والمقاطعات الدعم لإسرائيل، تعتبر “مكلفة جداً” للحفاظ عليها. كشف غزة يفرض حساباً — هل سيستعيد المواطنون الحقوق التي ناضل أسلافهم من أجلها، أم يسمحون بسقوط الديكور، كاشفاً عن ديمومة الاستبداد؟ الجواب يكمن في نضال متجدد، لنلا يصبح الوهم غير قابل للاسترداد.

المراجع

- منظمة العفو الدولية. “ألمانيا: يجب على السلطات إنهاء قمع التضامن مع فلسطين.” منظمة العفو الدولية، أكتوبر 2025.
- مركز عرب واشنطن دي سي. “قمع الدعوة لفلسطين في الغرب: الاتجاهات والإجراءات المضادة.” مركز عرب واشنطن دي سي، 2025.
- جمعية الحريات المدنية البريطانية الكولومبية. “اللوائح البلدية التي تقيد الاحتجاجات في المدن الكندية.” تقارير BCCLA، 2024–2025.
- كنديان دايمنش. “حملات الشرطة على مخيمات الجامعات: انتهاك للحريات الأساسية.” كنديان دايمنش، مايو 2025.
- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH). “هجوم الديمقراطيات الغربية المستمر على حق الاحتجاج في التضامن مع فلسطين.” تقرير FIDH، 2025.
- هيومن رايتس ووتش. “الولايات المتحدة: قمع الاحتجاجات في الحرم الجامعي.” هيومن رايتس ووتش، 2025.
- هيومن رايتس ووتش. “الضفة الغربية: القوات الإسرائيلية والمستوطنون يصعدون العنف والإجلاء القسري.” تقرير هيومن رايتس ووتش، 2025.
- مجموعة مراقبة الحريات المدنية الدولية. “القمع النظامي للنشاط المؤيد لفلسطين في كندا.” ICLMG، 2025.

- مقياس التحيز الإعلامي. “تحليل تغطية الإعلام الغربي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، 2023-2025.” دراسة مقياس التحيز الإعلامي، 2025.
- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR). “خبراء الأمم المتحدة يشعرون بالقلق إزاء النمط المستمر لعنف الشرطة وقمع التضامن مع فلسطين في ألمانيا.” بيان 16، OHCHR، أكتوبر 2025.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). “الضفة الغربية: تقرير حماية المدنيين.” 2025، OCHA.
- زابا، فرانك. اقتباس مقابلة منسوب على نطاق واسع في مجموعات تصريحاته حول الحكومة والحرية، حوالي السبعينيات-الثمانينيات.